المشاركة السياسية للمرأة السودانية بين الأصالة والتبعية
دراسة مقارنة في دور المرأة السياسي منذ الإستقلال الى ثورة ديسمبر المجيدة ٢٠١٩م

Sudanese women's political participation between authenticity and dependency
A comparative study on women's political rolefrom independence to the glorious December revolution of 2019

د . فاطمة عمر العاقب
Dr.Fatimah Omar Al-Aqib

المشاركة السياسية للمرأة السودانية بين الأصالة والتبعية

دراسة مقارنة في دور المرأة السياسي منذ الإستقلال الى ثورة ديسمبر المجيدة ٢٠١٩م

ملخّص الدراسة

تناولت الورقة المشاركة السياسية للمرأة السودانية وأجرت تحليلا نقديا للدور السياسي الذي قامت به المرأة منذ بواكير الاستقلال الى ثورة ديسمبر في ٢٠١٩م .حاولت الورقة التحقق من طبيعة الدور السياسي الذي لعبته المرأة وطبيعة المشاركة السياسية في ظل الأنظمة السياسية التي تعاقبت على الدولة السودانية. توصلت الورقة الى أن المشاركة السياسية للمرأة في الأصل لم تكن نابعة من المرأة وكينونتها السياسية ، وجاء الدور السياسي لها من خلال التدافع الحزبي لتوظيفها في العمل السياسي .نوهت الورقة للدور الاستثنائي لثورة ديسمبر في تأطير دور المرأة الاصيل في المشاركة السياسية حيث عكست مشاركة سياسية أصيلة واستثنائية انبثقت عن وعي سياسي كبير بأهمية دورها في قيادة الحراك السياسي الامر الذي أسهم في دفع وتيرة الثورة ونجاحها في تغيير الحكم . توصلت الورقة الى أن التباين الإدراكي لقضايا المرأة بين الأحزاب عطل التطور الارتقائي لمشاركتها السياسية .توصي الورقة بمزيد من الدراسات والبحوث حول الدور السياسي للمرأة السودانية وضرورة إنشاء مركز قومي مهتم بقضايا التوثيق والأرشفة لمشاركة المرأة السياسية والقضايا المتعلقة بها على كافة الأصعدة .

Abstract

The paper dealt with the political participation of Sudanese women by conducting acritical analysis of the political role that women played from the early independence era to the AD. The paper attempted to ٢٠١٩ December revolution in verify the nature of the political role that women played and the nature of their political participation in light of the political regimes that took rule of the Sudanese state. The paper concluded that women's political participation was not originally stemming from women and their political entity, and noted that the political role of women came mainly through the different political parties attempts to employ women in political work. ٢٠١٩ The paper noted the exceptional role of the December revolution in framing the inherent role of women in political participation, as it reflected an authentic and exceptional political participation that emerged from a great political awareness of the importance of women's role in leading the political movement. Their participation contributed in adopting pace as a way of revolution and a very important element of revolution's success in changing the government. The paper concluded that the perceptual disparity of women's roles between different political parties has hindered the progressive development of women's political participation. The paper recommends further studies and research on the political role of Sudanese women and the necessity of establishing a national center concerned with issues of documentation and archiving for women's political .participation

المقدمة

تتناول الورقة المشاركة السياسية للمرأة السودانية في ظل ثورة ديسمبر المجيدة في ٢٠١٩ م ، وذلك بالإستناد على أدوارها المختلفة التي قامت بها عبر التاريخ ، وشكلت خبرة تراكمية ممتدة ، منذ قبيل الاستقلال في خمسينيات القرن المنصرم ، و بالنظر لمجمل أدوارها تبدو أن مشاركة المرأة السودانية قديمة قدم التاريخ السوداني نفسه ، ومشاركتها السياسية غابرة في تاريخ ما قبل الميلاد ،وصولاً الى فترات التاريخ القديم ، حيث أن النظام الأموي (النسب الى الأم) هو الذي كان سائداً في الدولة السودانية آنذاك ، وكانت المرأة السودانية الفاعل السياسي الرئيس في تلك الحقبة ، وصولاً الى التاريخ الحديث ، فلم ينقطع عطاءها بل كان ممتداً متصلاً متطوراً ، سابقة بذلك رصيفاتها في أفريقيا والعالم العربي الإسلامي .

لا تتوكأ الورقة على ذات الإفتراضات التليدة التي شكلت نمطاً معرفياً محدداً في الدراسات المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة السودانية ، والقائم على إفتراض تذهب الورقة الى تفنيده على أساس أنه إفتراض غير صحيح ، والذي يركز على أن الحركة السياسية النسوية هي **حركة أصيلة** منذ نشاتها ، وبالتالي يلزم الباحث بمسلمات وإفتراضات عدة ، تبدأ من قبول هذا الوصف الذي أطلق أو أطلقته الحركة النسوية على نفسها ، وفي إطار ما سبق تحاول الورقة دراسة المشاركة السياسية للمرأة عبر التاريخ في محاولة لإستقراء ما هية الصورة الفعلية للدور السياسي الذي لعبته المرأة السودانية منذ الاستقلال وصولاً الى ثورة ١٩ ديسمبر المجيدة ٢٠١٩م .

إشكالية الورقة :-

تحاول الورقة التحقق من المدى الذي يمكن إعتبار المشاركة السياسية للمرأة مشاركة أصيلة من ذات الأهداف للمرأة السودانية

تتجه الورقة الى التأكد من الدور الذي قامت به المرأة في العمل السياسي تاريخياً والتحقق من مشاركتها السياسية في مختلف الأنظمة السياسية التي تعاقبت على الدولة السودانية ، و دراسة مشاركتها السياسية في الربيع السوداني الذي إنتظم البلاد منذ ديسمبر الماضي ، والتغير السياسي الذي شهدته الدولة السودانية في أبريل ٢٠١٩م ، ومحاولة الإجابة على التساؤلات التالية :-

ماهي طبيعة الدور الذي قامت به المرأة تاريخياً ؟

الى أي مدى يمكن إعتبار المشاركة السياسية للمرأة السودانية مشاركة أصيلة ؟

هل المشاركة السياسية للمرأة غائية أم جاءت كنتاج للتدافع من قبل الأحزاب ؟

ما هي الأهداف الغائية للمشاركة السياسية للمرأة السودانية فيما بعد ١٩ ديسمبر ٢٠١٩ م؟ .

فرضية الورقة :-

تفترض الورقة أن المرأة السودانية قد قدمت دوراً كبيراً مستمراً منذ الإستقلال حتى الآن وشاركت سياسياً في مختلف الأنظمة السياسية التي تعاقبت على الدولة السودانية وتفترض الورقة التالي :-

أولاً :- هناك دوراً سياسياً رياديا قامت به المرأة السودانية تاريخياً .

ثانياً:- إن مشاركة المرأة تاريخياً لا تعتبرمشاركة أصيلة لها أهداف معلومة في إطارالحركة النسوية التي إنتظمت العالم بقدر ما هي مرحلية ، و ليس هناك أهداف سياسية واضحة متفق عليها بين مكونات الحركة النسوية السودانية ..

ثالثاً :-لا تعتبر المشاركة السياسية للمرأة غائية بل أنها جاءت كنتاج للتدافع من قبل الأحزاب للفوز.

رابعاً :- تعتبر المشاركة السياسية للمرأة السودانية في الثورة السودانية أحد أهم عوامل نجاح الثورة لكنها تظل بدون خارطة طريق متفق عليها نسوياً .

مناهج الورقة :-

إعتمدت الورقة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي ومنهج دراسة النظم .

حدود الورقة :-

الزمانية ١٩٥٠م – ٢٠٢٠م .

المكانية السودان .

أهمية الورقة :-

تنبثق أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه ، حيث تعتبر المشاركة السياسية من أحد أهم مؤشرات الحراك السياسي في المجتمعات الإنسانية ،وهي في **المقام الأول** تعكس طبيعة الثقافة السياسية التي تسود في المجتمع وتؤثر على سلوكه السياسي ، وهي من الظواهر السياسية المنبثقة كنتاج لعمليات التفاعل

الاجتماعي المتباينة ، حيث تخضع أي ظاهرة اجتماعية الى أبعاد متعددة ما بين اقتصادي واجتماعي وسياسي ، تنعكسهذه الأبعاد على شكل الثقافة السائدة في المجتمع ويتبع ذلك تحول تلقائي في شكل وطبيعة السلوك الاجتماعي اللاحق ، وتختلف درجة استجابة الأفراد لعملية المشاركة السياسية بحسب عوامل متعددة ومتداخلة ، كذلك هناك إختلاف نوعي في عملية المشاركة نفسها بين الذكور والإناث ، وتبدو **أهمية الورقة** كذلك من زاوية**المقام الثاني التمكين السياسي للمرأة التمكين الغائي** بمعنى أن العمل السياسي للمرأة غاية في حد ذاته لتتمكن سياسياً وقانونياً وليس وسيلة مرحلية لحزب سياسي محدد في فترة محددة كما يتضح من مراجعة تاريخ العمل السياسي للمرأة في فترات تاريخية مختلفة ، **كذلك تنبع أهميتها** لإندراجها في مجال البحوث التقييمية التي تحاول استقراء واستشراف تأثير مشاركة المرأة السياسية وكشف نقاط التأثير والتأثر، **المقام الأخير** هو الضرورة التي يمثلها معرفة التمكين السياسي للمرأة الذي يتيح لها إعمال التغيير الاجتماعي والخروج بنظام اجتماعي واقتصادي أكثر عدلاً في قضايا المرأة خاصة في تعزيز الخروج من الحجم الحرج ومعالجة قضايا المرأة في كل المناطق في السودان خاصة مناطق الحروب والصراعات .

صعوبات الدراسة :-

عدم وجود السجلات القديمة للناخبين في الفترات التاريخية القديمة .

عدم وجود كتب تهتم بمشاركة المرأة السياسية في العصور القديمة خاصة قبل ظهور الإسلام .

ضعف الكتابات النسوية نفسها عن قضيتهم وندرتها .

تقسيم الورقة

قسمت الورقة الى مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة بأهم النتائج والتوصيات وقائمة المصادر والمراجع .

المحور الأول : تعريف المشاركة السياسية

يقتضي الإقتراب من مفهوم المشاركة السياسية أنها كموضوع في العلوم السياسية قديمة قدم الممارسة السياسية نفسها في أشكالها البسيطة والمباشرة منذ المدن الأغريقية حتى عصر المشاركة السياسية الإسفيرية ، حيث أضافت الثورة المعلوماتية أبعاداً جديدة للمفهوم، وحدثت نقلة كبيرة غير مسبوقة في عملية المشاركة السياسية في بعدها الإسفيري عبر السوشال ميديا، وإختلفت صور ومواضيع المشاركة السياسية نفسها ، مما يستدعي وجوب الوقوف لتعريفها بشكل أشمل حيث أنه لا يمكن أن نقفز على الدور الذي تلعبه السوشال ميديا في عملية المشاركة السياسية خاصة إذا نظرنا للربيع العربي حيث يتضح فيه العلاقة بينها وبين مكونات المجتمع وعملياته السياسية التي أفضت بالتغيير السياسي الذي شمل دولاً متعددة كتونس وليبيا ومصر واليمن والسودان مؤخراً .

تعريف المشاركة السياسية

ابتداءاً لابد من التأكيد على أن هناك تبايناً إداراكياً كبيراً ومعرفياً وعلى الصعيد النظري عند تناول المشاركة السياسية بالتعريف ، فمثلاً بحسب فيربا يعرفها بأنها كل الأنشطة القانونية من قبل المواطنين ويهدفون بشكل أو بآخر التأثير على إختيار الأشخاص في الحكومة أو الإجراءات أو الأعمال التي تتخذها الحكومة [١] ، حيث حددها بأنها الأنشطة القانونية التي يقوم بها الأفراد في المجتمع بهدف التأثير على الحكومة أو الإجراءات الحكومية ، بالتالي يتضح أنه من جهة أخرى يلغي كل أنواع وأشكال المشاركة السياسية القائمة على العنف مما يخرج المشاركة السياسية العنيفة التي انتظمت الربيع العربي وساهمت في عمليات التغيير السياسي الذي يجري في الوطن العربي الآن .

و تعرف بحسب هنتغتون بأنها مجموعة النشاطات التي يقوم بها الأفراد وتهدف الى التأثير على صناعة القرار الحكومي بشكل فردي أو جماعي منظمة أو عفوية مستمرة أو موسمية سلمية أو عنيفة فعالة أو غير فعالة وشرعية أو غير شرعية ويذهب صمويل هنتغتون الى إيجاد سبل جديدة لإعادة توزيع السلطة على مواقع النفوذ المعنوي والسيطرة الفعلية في المجتمع [٢] ، بالنظر الى تعريف هنتغتون نجده يبدو أكثر شمولاً لكل مايفضي بالمشاركة في صنع القرار على الرغم من عدم شرعية بعض أنواع المشاركة بيد انه يبدو أكثر واقعية ، ويركز

(١) بارعة النقشبندي ، المشاركة السياسية للمرأة في الأردن ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠١م ، ص١٣ .

(٢) مكي ثروت ، الإعلام والسياسة ، وسائل الاتصال والمشاركة السياسية ، عالم الكتب ، القاهرة، ٢٠٠٥م ، ص ٦٧ .

البعض على أن تكون المشاركة السياسية قابلة لأن تعطيهم تأثيراً على سير عمل المنظومة السياسية [٣] ، أما الساعوري يعرفها بأنها كل نشاطات الأفراد أو الجماعات التي تؤثر في انتقال السلطة من مجموعة الى أخرى ، وكل نشاط يتعلق بمراقبة السلطة ومحاسبتها ، وكل الأفعال والممارسات التي يقوم بها أفراد المجتمع بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على وضع السياسات في مختلف مستوياتها وكذلك على الوسائل الإجرائية لتطبيقها [٤] .

كذلك يتداخل الجانب النفسي للفرد في مشاركته السياسية وذلك وفقاً لما لديه من خصائص نفسية تستوجب عليه أداء دوراً محدداً في صنع القرار السياسي وينعكس هذا الحرص على سلوكه السياسي من خلال مزاولته لحق التصويت أو الترشيح لأية هيئة سياسية ، وإهتمامه بمراقبة الشأن السياسي والقرار السياسي وتناوله بالنقد والتقييم والنقاش ، والمعرفة السياسية بما يدور حوله بالسياسة والمشاركة هي محصلة الإهتمام النشاط والمعرفة [٥]

ويمكن إجمالاً أن نشمل تعريفها بأنها العملية التي يلعب بها الفرد دوراً في الحياة الاجتماعية والسياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وتبني أفضل الوسائل لإنجاز هذه الأهداف، وكذلك الأنشطة التطوعية التي يقوم بها الأفراد والجماعات لتغيير الظروف، وللتأثير في السياسات والبرامج التي تؤثر على طبيعة معيشتهم أو الآخرين، أو اختيار المسئولين في نظام الحكم ، وتحديد السياسات، وهي إما أن تكون مؤيدة لوجود الحكومة أو معارضة لها .

أن المشاركة السياسية في إطارها النظري، تعرف بأنها مشاركة الأفراد في الحياة السياسية، بغرض التأثيرعلى المنحى السياسي العام، بما يحقق المصلحة العامة التي تتطابق مع آرائه وإنتمائه، وذلك عبر قنوات متعددة من الأنشطة ذات الطابع السياسي كالترشح للمؤسسات السياسية التشريعية أو الإنخراط في العمل الحزبي عبر الأحزاب المختلفة ولابد أن تكون المشاركة السياسية متوافقة مع الفرد وإنتمائه الطبقي والاجتماعي والاقتصادي حيث تنبثق المشاركة من البيئة الذاتية والمحيطة للفرد ولا تنفصل عنها، ومنها يأتي دور الفرد في النظام السياسي عبر رؤيته ومنظوره الخاص لهذا الدور والذي تتحكم به عوامل عدة أهمها البيئة الذاتية والمحيطة وتتفق الورقة مع الإقترابات التي قدمها جبريل ألموند في مؤلفه الثقافة السياسية والتي ميز فيها ما بين التوجهات والإتجاهات للفرد والتي تؤثر في سلوكه

(٣) حمدي عبدالرحمن ، المشاركة السياسية إشكالات عامة وقضايا نظرية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد ٣٩ ، العدد١ ، ٢٠١١ م ، ص١٠ وما بعدها .

(٤) حسن علي الساعوري ، المشاركة السياسية ،الخرطوم ، ص١٦ .

(٥) طارق محمد عبدالوهاب ، سيكولوجية المشاركة السياسية ، دار غريب ، ٢٠٠٠ ، ص١١١ .

ومشاركته السياسية، ورؤيته لدوره في النظام السياسي .

أهمية المشاركة السياسية

تعتبر المشاركة السياسية جوهر الديمقراطية، فقد مجدها آرسطو عندما ركز على المشاركة الجماهيرية، وهي مدخل لإكتساب الأطر الشرعية، والحق الديمقراطي الدستوري لكل أفراد المجتمع، وتعمل على خلق رؤى وأفكار متباينة مما يقود لتعددية سياسية وخلق قيادات لإدارة الصراع أو لتحقيق الصالح العام، ومنها يتعلم المواطن كيفية التعامل مع المشكلات السياسية، وترفع المشاركة السياسية من درجة الوعي السياسي للأفراد، وهنا يمكن الرجوع الى أعمال دي توكفيل حيث ركز على الدور الذي تلعبه الديمقراطية في الحياة السياسية حيث كان معجباً بالنشاط السياسي ونظام الانتخابات العامة، حيث ذكر أنه قد يكون هناك صراع ما في مستوى من المستويات لكن الجميع يعملون داخل حكومة وجميعهم مرتبطون بالأحزاب السياسية والتنظيمات .

ترسخ المشاركة السياسية كذلك من مبادئ الحوار ومن ثم تقليل الصراع، وفي مجال الخدمة الاجتماعية تزداد خطط التنمية الاجتماعية ولاقتصادية اذا شارك الناس في تحديد أهدافها والتخطيط لها، ومن جهة أخرى تأثير المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة على عملية المشاركة السياسية، حيث تناول جبريل إلموند وفيربا ذلك بالإضافة الى الإنتماء الى جماعات ذات صبغة دينية أو سياسية بغرض دراسة الثقافة المدنية وخلصوا الى أنه لا يمكن للدولة أن تكون ديمقراطية من خلال نقل المؤسسات الديمقراطية، بل تنمية السلوك والثقافة والمواطنة عبر المشاركة السياسية ، [٦] ، وهنا تجدر الإشارة الى أن المشاركة السياسية نشاط سياسي أي أفعال وممارسات وسلوك وليس إعتقاد أو تفضيلات حيث لا يعد الفرد مشاركاً ما لم يكن نشطاً حيث أن الجماعات لا تشارك بل الأفراد هم من يشاركون .

تؤثر درجة المشاركة السياسية على التنمية السياسية للدول والتي تعرف بأنها عملية شاملة متعددة تستهدف تطوير وإستحداث نظام ... يتكون في الأساس من مجموعة من المؤسسات السياسية الرسمية والطوعية التي تتمايز عن بعضها بنائياً، وتتبادل التأثير فيما بينها جدلياً، وتتكامل مع بعضها وظيفيا ، وتمثل في الوقت نفسه الغالبية العظمى من الجماهير وتعكس مصالحها وتهيئ المناخ الملائم لمشاركتها في الحياة السياسية بشكل ايجابي وفعال ... يتيح الفرص لتوفير أوضاع مواتية لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع، وتؤثر المشاركة السياسية في التنمية من خلال أنها تقود الى مزيد من الشفافية والحكم الراشد والحفاظ على

(٦) أنظر جابر سعيد العوض ، النظم السياسية المقارنة النظرية والتطبيق ، جامعة ٦ أكتوبر .

الصالح العام، مما يتضمن الاستقرار السياسي الذي يقود الى مزيد من التنمية الشاملة.

ترتبط المشاركة السياسية في مستوياتها المختلفة بعدد من المفاهيم الأخرى سواء أكان ذلك على الصعيد النظري أو العملي، تتعدد تلك المفاهيم ذات الصلة بالمشاركة السياسية ومنها على سبيل المثال لا الحصر التنشئة الاجتماعية حيث يعتبرها الجوهري من أهم موضوعات علم الاجتماع السياسي ، لأنها العملية التي يلعب من خلالها الفرد دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لوضع الأهداف العامة للمجتمع وإنجازها(٧) أما التنشئة السياسية التي يظهر تأثيرها في الثقافة السياسية التي تتحول وتنعكس في شكل سلوك سياسي أو نشاط سياسي مؤثر(٨) ، حيث تؤثر الأسرة ومعتقداتها وممارساتها في القيم وأنماط الشخصية نفسها وتوريث ثقافة سياسية قد تستمر لاحقاً وهو ما لفت اليه إفلاطون الأنظار في إطار سعيه لتكوين المدينة الفاضلة ذاكراً أن الأطفال كالعجين يمكن تشكليهم بيسر(٩) تعتبرالتنشئة الاجتماعية بأنها تعلم الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع ويتم فيها إكتساب كل معايير المجتمع (١٠) ، هذا التعريف يساعد الفرد على أن يتعايش في المجتمع كناقل لما بداخل المجتمع، لاحقاً كونفوشيوس أكد على أن النظام في الحياة يعتمد على الحياة العائلية المنظمة، فتنشئة الأطفال على احترام الأبوين، حيث تنعكس مشاعر الاحترام في المستقبل على الشخصية السياسية والسلطة الحاكمة (١١) ، وبالضرورة عبر نمو الفرد الاجتماعي وتطوره وكسبه الذاتي قد يستمر في ذات الإتجاهات الاجتماعية والسياسية الموروثة أو قد يكتسب إتجاهات فكرية مغايرة لما هو موجود وقد تتغير عبر إكتساب ثقافة اجتماعية سياسية جديدة، ومن ثم تلعب التنشئة الاجتماعية السياسية الغرضية دوراً في تحديد أو تقييد عملية المشاركة السياسية .

مستويات المشاركة السياسية

عند تناول مستويات المشاركة السياسية لابد من الإشارة الى المعطيات السياسية في الدولة، والمعطيات القانونية، بالإضافة الى درجة التنمية السياسية في المجتمع، وطبيعة بناء المجتمع من حيث الأنساق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهنا يمكن التمييز بين نمطين من المشاركة السياسية الأول خاصاً

(٧) أنظر عبد الهادي الجوهري، علم الاجتماع

(٨) فاطمة عمرالعاقب ، التحول الديمقراطي ، ورقة مقدمة لمؤتمر الديمقراطية في السودان العبر والدروس ، مركز الديمقراطية ، الخرطوم السودان ، ٢٠١٩م .

(٩) مصطفى الخشاب ، علم الاجتماع ،مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، ١٩٩٠م ، ص٤٢ .

(١٠) فيصل السالم .التنشئة الاجتماعية في الكويت ، مجلة العلوم الاجتماعية ، السنة ١٩٨٠م ، العدد ٢٣ ص١٩

(١١) وعد حافظ سالم ، التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي، دار وائل للنشر ، عمان الأردن ، ص ٢٦-٢٧

بالمجتمعات الممتقدمة والتي تشهد تنمية سياسية عالية، وبين المجتمعات في دول العالم الثالث، والتي تشهد معدلات منخفضة من التنمية السياسية، وبالتالي تختلف مستويات المشاركة السياسية من دول لأخرى بحسب المعطيات الداخلية وبحسب موقعها من التنمية ضمن المنظومة الدولية .

وجاءت مستويات المشاركة السياسية بحسب لستر ميلبراث في كتابه الموسوم بالمشاركة السياسيةفي العام ١٩٦٥م أن هناك ثلاث مستويات للمشاركة السياسية وفق تقسيمه للمجتمع الى ثلاث دوائر بحسب درجة التفاعل وهي مجموعة المجالدون المصارعون وهم في حالة نشاط دائم ويشكلون من ٥-٧٪ ، المجموعة الثانية هي مجموعة المتفرجون وهم الذين يشاركون بمقدار الحد الأدني ونسبتهم حوالي ٦٠٪ والأخيرة هي السلبيون والا مبالون ونسبتهم تقل عن ٣٣٪ وهم لا علاقة لهم بالأمور السياسية .

فيربا وناي وكيم بوضع أنموذج لمستويات المشاركة السياسية في دراستهم عن المشاركة السياسية ١٩٧٨م بشكل أكثر تعقيداً يبدأ بالسلبيون بشكل مطلق ويشكلون ٢٢٪ ، ثم من يقومون بعملية التصويت في الانتخابات فقط ، يليهم المحليون المهتمون بالشأن المحلي البحت ٢٠٪ ، يليهم محدودي الأفق أصحاب المصالح الخاصة التي لها علاقة شخصية بهم ، المشاركون في الحملات السياسية فقط ولا يهتمون بأي نشاط سياسي آخر ١٥٪ ، المشاركون الفاعلون ونسبتهم ١٥٪ وهو هرم يبدأ من السلبية المحضة وينتهي بالفاعلية التامة .

اتجه البعض الى تحديد مستويات المشاركة السياسية والحياة العامة التي تختلف من دولة الى أخرتختلف من دولة الى أخرى بحسب الظروف التي تتيح المشاركة ومدى إقبال المواطنين على ذلك العمل العام فهنا تبرز أربعة مستويات ولا يختلف كثيراً عما سبق بين المستوى الأعلى من ممارسي العمل السياسي، ثم المهتمون ثم الهامشيون والمتطرفون فتم على إثر ذلك تحديد أربع مستويات :-

الأول:- ممارسوا العمل السياسي وهم من يندرجون تحت عضوية منظمات سياسية ويمارسون العمل السياسي الحزبي المنظم .

الثاني :- المهتمون بالنشاط السياسي وهو ما يتضمن المعرفة السياسية والمتابعة

الثالث :- الهامشيون في العمل السياسي وهم من لا يهتمون والبعض يهتم فقط اذا تضررت مصالحه .

الرابع :- جماعات التطرف السياسي وهم الفاعلون خارج الأطر الرسمية عبر إستخدام العنف .

مراحل المشاركة السياسية

تبدأ عبر الاهتمام السياسي وصولاًالى المعرفة السياسية و إستخدام حق التصويت، وعليه يوجد نمطان من المشاركة السياسية تختلف بحسب درجة التطور الاجتماعي والسياسي للمجتمع، وتتمثل في ممارسة السلطة ، أو الاشتراك في عملية تداولها، أو الاشتراك في الرقابة والمحاسبة، **النمط الأول المشاركة المباشرة** كالاستفتاء على قضايا بعينها كالإنتخاب، الإشتراك في الندوات السياسية، والورش والمؤتمرات، والمواكب السياسية، والإتصال بالمسئولين، وتنظيم الحملات الإنتخابية السياسية، وتقديم الدعم المادي للجماعات السياسية، وهذه أسماها الساعوري المشاركة بالأصالة، والتي تختلف عن**النمط الثاني المشاركة بالإنابة** في قيام آخرون نيابة عن المجتمع وتكون لفترة محددة وتقوم على أرضية مشتركة بين النائب ومن ينوب عنه .

مستويات المشاركة السياسية:-

قام الباحثان مشيل راش وفيليب آلتوف بوضع تدرج دقيق قد يكون أشمل مما سبق من مستويات على النحو التالي [١٢] ، تقلد منصب سياسي أو اداري، السعي نحو منصب سياسي أو إداري، العضوية النشطة في تنظيم سياسي، العضوية غير الفعالة في تنظيم سياسي، العضوية النشطة في تنظيم شبه سياسي، العضوية غير النشطة في تنظيم شبه سياسي، المشاركة في الاجتماعات العامة والمظاهرات، المشاركة في المناقشات السياسية وغير السياسية، الاهتمام بالأمور السياسية، التصويت، اللامبالاة التامة .

آليات المشاركة السياسية :-

الآليات التقليدية :-

أولاً:الأحزاب السياسية :-

تتعدد آليات المشاركة السياسية بين آليات تقليدية وآليات حديثة ، فالأولى تشمل الأحزاب السياسية التي تؤهل وتشجع الأفراد للعمل السياسي، والمشاركة السياسية العامة، ومن ثم يجد الفرد نفسه يندرج تحت أحد الأحزاب ويشارك من خلالها، ويكفل تعدد الأحزاب الحرية للإختيار بالنسبة للأفراد، وذلك في إطار تعريف الحزب بأنه جماعة داخلية تبلور وجودها كجزء من النظام السياسي، ووجود

(١٢) اسماعيل علي سعد مع السيد عبدالحليم الزيات ، المجتمع والسياسة ، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة ،٢٠٠٣م ، ص٣٦٥

الأحزاب السياسية مؤشر من مؤشرات الديمقراطية التشاركية والتعددية لسياسية ويستوجب ذلك أن تكون قائمة على العمل السلمي ومراقبة الحكومة وتوعية الشعب [١٣] وذلك تأسيساً على أن وجود أي نظام سياسي يعني وجود معارضة وتأييد مما يرفع نسب المشاركة .

يمكن إعتبار الأحزاب السياسية الآلية الملائمة لتحقيق المشاركة السياسية ، وهذا الأمر يتوقف على عدة إعتبارات أهمهاالقيم التي تتبناها النخب الحاكمة عند تبلور النظام الحزبي هل تشجع على توسيع أم تقليص المشاركة ، والى أي مدى يتصف النظام الحزبي بالمرونة والقدرة على استيعاب الأجيال الجديدة وماهي قيمة المشاركة في المجتمع تعتبر الأحزاب السياسية من الآليات التقليدية لعملية المشاركة السياسية بيد أنها مع تقليديتها ، إلا أنها الركيزة الأساسية التي تمد النظام السياسي بمدخلات رئيسة تتمثل في القيادات السياسية عبر المرشحين لتولي المناصب المختلفة ، بالإضافة الى البرامج السياسية ، التي ترفع نسب المشاركة بين الأفراد .

ثانياً : المجتمع المدني :-

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً كبيراً في رفع نسب المشاركة السياسية، ويعتبر المجتمع المدني الجماعات التي تسعى الى التأثير على السياسات العامة بطرقها الخاصة ، وفي ذات الوقت تحجم عن تحمل مسئولية مباشرة في حكم الدولة ، وقد يتوفر للمجتمع المدني تنظيم يندرج تحته كالجماعات المهنيه والنقابية وقد لا يتوفر هذا التنظيم الرسمي ، وعليه تلعب هذه المنظمات والجماعات دورها في عملية المشاركة السياسية ، وفي المطالبات المتعلقة بالشأن العام أو الشأن الخاص بالمجموعة المهنية المعينه [١٤] .

ثالثاً :- الثقافة السياسية

حيث تلعب الثقافة دوراً كبيراً في التنشئة الاجتماعية للفرد، والثقافة بحسب تايلور أنها كلٌ مركب من أجزاء المعتقدات وأنها مكتسبة لا تورث وتعتبر وظيفة ووسيلة واستمرار واستقلال، والثقافة السياسية هي القيم والمعايير السلوكية المتعلقة بالأفراد في علاقتهم مع السلطة السياسية، أي مجموع المعارف والآراء والإتجاهات السائدة نحو شئون الحكم والسياسة والدولة والسلطة والكيفية التي يرى بها مجتمع معين

(١٣) سعيد بو الشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ، ديوان ، المطبوعات الجامعية ، ١٩٩٢ م، ص٢٩٤

(١٤) نازك محجوب عثمان ، وجه مضئ وتجربة ثرية ، في المجتمع المدني الديمقراطي www.sudan for all.org .

الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور، أنواع الثقافة السياسية هي الرعائية بمعنى الضيقة التي لا يعرف المواطن فيها إلا القليل جداً من الأهداف والغايات، ثقافة الخضوع وهو النوع الثاني حيث الأفراد سلبيون للغاية، ثقافة المشاركة حيث يعتد الأفراد أن لديهم فرص للمشاركة والتغيير [١٥] .

الآليات المعاصرة ثورة المعلومات والإنترنت

أولا : الفيس بوك :-

جاءت التكنولوجيا الرقمية لتشكل أساس التكنولوجيا الحديثة للقرن الواحد والعشرين مما جعله العصر الرقمي، فأصبحت العولمة التقنية مفروضة على كل دول ومجتمعات العالم، ومن الواضح أنها لم تصبح ثورة تقنية بحتة بل قادت الى تحريك ثورات سياسية أطلق عليها الربيع العربي، وثورات اجتماعية عبر الشبكة العنكبوتية، وحوار متواصل بدون توقف في شتى المجالات، وهو روح المشاركة التي لم تعد في الألفية الثالثة مشاركة سياسية فحسب بل شاملة متجاوزة الأقطار الى فضاءات العالم أجمع، يعتبر الفيس بوك من أكثر المنصات رواجاً في الألفية الثالثة وذلك لكثرة الميزات والخصائص التي يتميز بها عن بقية التطبيقات الأخرى، خاصة في الصفحات ذات الطابع الجماهيري المؤثر، فتم الإعتماد عليه من قبل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والجهات الإعتبارية التي درجت على إعتماد صفحات رسمية لها في منصة الفيس بوك، لتكسب مزيد من الإنتشار الجماهيري، لاحقاً في ظل الثورات التي انتظمت الدول العربية استطاع الشباب الذي قاد الثورات في مصر وتونس واليمن وسوريا والسودان من توظيف الفيس لدعم الثورة، فأصبح الإستخدام الرسمي والإستخدام المضاد .

ثانياً : التويتر

وهو يمكن وصفه بأنه جماهيري وأصبح له رواجاً كثيراً لكن لصفاته الذاتية المحدودة لم يتم الإعتماد عليه بشكل كبير إلا من فئات محدودة .

ثالثاً :الواتس اب

هو تطبيق يعتمد على أرقام التواصل وبالتالي تظل المشاركة محدودة تعتمد على دائرة يحددها الفاعل بيد أنه لاحقاً تم إعتماد نظام المجموعات فصار منبراً ينافس الفيس بيد أن عضويته محدوده .

(١٥) الدستور السوداني

المحور الثاني :المشاركة السياسية للمرأة

تعتبر مشاركة المرأة في العملية السياسية ضرورة ، لضمان توسيع قاعدة المشاركة السياسية بحيث تشمل كل شرائح المجتمع، مما يضفي قوة تمثيلية تتمثل في شمول المشاركة، ويعزز مبدأ المواطنة الكاملة، من حيث المواطنة كحق أو المواطنة كواجب، ويعزز من مكانة المرأة في المجتمع وفي العملية السياسية بحيث تكون المشاركة فعلية وليست شكلية، واستناداً على تعريف المشاركة نفسه الذي يشمل كل أفراد المجتمع دون تمييز بينهم على أساس النوع .

جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١٦] المادة ٢٠ حق الإنسان في التجمعات السلمية والانضمام للجمعيات وضرورة البنيان الديمقراطي لهذه التجمعات، ونصت المادة ٢١ على حق الفرد في ادارة الشوؤن العامة للبلاد مباشرة أو بواسطة ممثلين آخرين، ولكل شخص الحق في تقلد الوظائف العامة على أساس الكفاءة والنزاهة، وارادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، حرية الترشيح والانتخاب، وجاء العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المادة ٢٥ مؤكداً على أن الفرد له الحق في ادارة الشؤون العامة، وأن يتنخب ويُنتخب وأن تتاح له الفرصة متساوية لتبؤ المناصب والوظائف العامة في بلده .

أما في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري [١٧] حيث نصت المادة ٥ على أن تتعهد الدول الأعضاء بحظر التمييز العنصري والقضاء عليه وبضمان حق كل انسان دون تمييز بسبب العرق أو اللون أوالأصل القومي أو الأثني في المساواة أمام القانون بصدد التمتع بالحقوق السياسية الانتخاب والإقتراع والاسهام في الحكم وادارة شؤون لبلاد وتولي الوظائف العامة بالتساوي .

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة نصت المادة السابعة من الاتفاقية على الدول الاعضاء اتخاذ التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلاد وتكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل الحق في :-

١-التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة ، والأهلية للإنتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام .

٢-المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة وفي شغل المناصب العامة وتأدية جميع المهام على جميع المستويات الحكومية .

(١٦) أنظر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

(١٧) أنظر الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

٣-المشاركة في اي منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلاد .

كذلك ورد في الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة التالي :-

أولاً : - للنساء حق التصويت في جميع الانتخابات بشرط تساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز .

ثانياً :- تنص المادة الثانية على أن للنساء أهلية في ان ينتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام بشرط تساوي الفرص .

ثالثاً :- نصت المادة الثالثة على أهلية النساء لتقلد جميع المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف العامة المنشأة بمقتضى التشريع الوطني بشروط تساوي بينها وبين الرجال دون أي تمييز .

المشاركة السياسية للمرأة السودانية تاريخياً

المشاركة السياسية للمرأة السودانية قبل الميلاد

نتناول هذا الجزء بإختصار قد يكون مخلاً بعض الشيئ ، تمتد المشاركة السياسية للمرأة السودانية الى ما قبل الميلاد وهذا أمر تناوله صلاح عمر الصادق [١٨] في كتابه نساء حكمن مملكة مروي ٩٠٠ ق.م -٣٥٠ م ، حيث رصد أهم من تصدرن للحكم وهو أعلى صور المشاركة السياسية حيث تصدرت الكنداكة أمانجي أو أماني ريناس العهد التركي في السودان ، حيث حكمت النوبة وقادت بنفسها الجيش لقتال الرومان على حدود السودان الشمالية وطردت الحامية التابعة لهم هناك ، وانتهت الحرب باتفاق سلام في سنة ٢٠م ، ثم أماني شاخيتو حكمت مملكة كوش منذ العام ١٠ ق.م ، الملكة شنكر خيتو أول امرأة تصل الى عرش مروي ، ما سبق يدل على أن المرأة السودانية منذ قبل الميلاد كانت في قمة الهرم للمشاركة السياسية كملكة ترأس الجهاز التفيذي بحسب وصف العلماء اللاحقون بأن ذلك يمثل أعلى مستويات المشاركة السياسية .

المشاركة السياسية في العهد التركي والحقبة الإستعمارية

كانت المرأة في القرن التاسع عشر تشارك في إطار حركة التعليم الديني عبر الطرق الصوفية وإشتهرت الشيخات مثل فاطمة جابر شقيقة اولاد جابر ، وجاءت فترة السلطنة الزرقاء ونشطت حركة المرأة وسادت القبيلة مثل شقبة المرغومابية

(١٨) صلاح عمر الصادق ، نساء حكمن مملكة مروي

التي تولت قيادة قبيلة الكواهلة في البطانة ، وفي حيث كانت المرأة مشاركة بقدر المعطيات في تلك الفترة ، وقد نشطت سياسياً في فترة تاريخ الحكم التركي بنت المنى اخت ود حبوبه ، ورابحة الكنانية حاملة رسائل التحذير الى المهدي ، ومهيرة بنت عبود على رأس نساء السودان في تلك الحقبة حيث شاركت ضد اسماعيل باشا ، أما بالنسبة للحقبة الإستعمارية فيتضح أن مشاركتها عبر العمل الاجتماعي كان هو الغالب ، ولاحقاً أعتبر نوع من أنواع العمل السياسي ، وكانت مشاركة المرأة الاجتماعية عبر نشر التعليم ، والتوعية عبر محاربة العادات الضارة ، تعتبر حينها رمزاً للكفاح ضد المستعمر ، عبر حركة الإستنارة التي قادتها المرأة السودانية آنذاك بقدر ما كان متاحاً من آليات ، ولم تواجهها أي معوقات في حركتها للإستنارة هذه ، بل وجدت تأييد من مكونات المجتمع خاصة العنصر الذكوري المستنير الذي دعم هذه المشاركات النسائية .

لاحقاً برزت نساء وزوجات المناضلين كمشاركات في الشأن السياسي العام ، مثل زوجة علي عبداللطيف وعرفات محمد عبدالله حيث كانوا حلقة وصل بين أعضاء الجمعيات السرية ، وفي بداية الأربعينيات تبلور النضال ضد المستعمر ، وانضمت المرأة السودانية للنقابات آنذاك مثل التمريض واتحاد المدرسات ، مما جعلها سنداً للحركة الوطنية ، حيث ناضلت المرأة السودانية وساهمت بقدر معطيات الواقع في ذلك ، فكانت تشارك من خلال الأنشطة الثقافية ذات الطابع السياسي حينها ، ومن خلال الأنشطة الاجتماعية والثقافية ، ويمكن القول أن مشاركة المرأة زادت بصورة كبيرة وملحوظة في محو الأمية ومحاربة العادات الضارة والتدريب على رعاية الأمومة والطفولة الى جانب الأعمال الخيرية ، خاصة في الفترة من ١٩٤٦ م- ١٩٥٥م ، ، كذلك أسهمت الاتحادات والجمعيات النسوية ولعبت دوراً في الحراك السياسي للمرأة ، كالإتحاد النسائي الذي انشئ في ١٩٥٢ م ، وكان له دور مقدر في دفع الحركة النسوية في السودان ، وكانت جل منتسباته من الحزب الشيوعي السوداني ، **وهنا يمكننا تقسيم الحركة والمشاركة السياسية للمرأة الى ثلاثة تيارات :-**

الأول : هو التنظيمات النسائية وعضويتها نسائية بحكم التكوين وتهتم بالعمل الخيري مثل نادي ود مدني ١٩٤٤م وكان محدود النشاط ، والجمعية الخيرية بالأبيض و جمعية ترقية المرأة .

الثاني : هو التنظيمات النسوية وهي التنظيمات التي دعت الى تحرير المرأة والنهوض بها كرابطة الفتيات المتعلمات في العام ١٩٤٩ م ، وجمع شتات المعلمات من أجل العمل الموحد ، ولصالح المرأة السودانية غير المتعلمة وبدأ بمجهود سعاد عبد الرحمن تساعدها نفيسة المليك ولاحقاً تم تحويله الى نقابة وكان أول نقابة نسوية في السودان في العام ١٩٥٣م ، ثم برزت الممرضات النقابيات

العاملات في الحقل السياسي مثل رفقة بحته وخادم الله عثمان في العام ١٩٥٠م بتنظيم عملهن النقابي مع زملائهن في التنظيم النقابي الموحد ، والإتحاد النسائي وجمعية النهضة النسوية .

ثالثاً : التنظيمات التي صنعها المستعمر نفسه مثل المرشدات في ١٩٢٨م وعضويتها من الإنجليزيات فقط واتحاد النساء الناطقات باللغة الإنجليزية في عام ١٩٤٧م وصنعت لتكون مناوئة لحركة المرأة السودانية [١٩].

التنظيمات النسوية التي تشكلت :-

النادي النسائي بود مدني ١٩٤٤ م ، اتحاد المعلمات ١٩٤٩ م ، ١٩٥٠ م التنظيم النقابي للممرضات وهو موحد مع الذكور ، جمعية المرشدات التي كانت خاصة بالإنجليزيات ثم فتحت عضويتها للسودانيات من طالبات المدارس الثانوية في ١٩٤٨ م ، وتكونت رابطة الفتيات المثقفات بأمدرمان في العام ١٩٤٧م ، تكونت عبر الإدارة البريطانية جمعية اتحاد النساء الناطقات بالإنجليزية وفي العام ١٩٤٩م زاد العدد زيادة كبيرة فأصبحت لاحقاً الإتحاد النسائي العالمي ، العام ١٩٤٩م تكون إتحادالمدرسات المعلمات وتحول الى نقابة المعلمات ، وفي ذات العام ١٩٤٩م تكونت جمعية ترقية المرأة بواسطة نساء آل بيت المهدي برئاسة السيدة رحمه عبدالله جاد الله ، ١٩٥٣م ، جمعية الثقافة النسوية بأمدرمان ، جمعية المؤمنات ١٩٦١م ، جمعية هيئة نساء السودان الشعبية ١٩٦٢م ، جمعية الطفولة ١٩٦٣م ، رابطة المرأة الجامعية ١٩٦٤م ، الجمعية النسائية الوطنية ١٩٦٤م ، التجمع النسائي ١٩٦٧م ، رابطة المرأة الناصرية ١٩٧٠م [٢٠].

أولاً :- المشاركة السياسية للمرأة في إنتخابات ١٩٥٣ م .

أما آن لنا أن نستيقظ مقال كتبته الأستاذة في أغسطس ١٩٥٣م ، وكان يجسد صرخة ميلاد الحركة النسوية الجادة والواضحة المعالم ، تبعه مقال الأستاذة نعيمة بابكر الموسوم بكيف يشاركن في تدعيم الإستقلال ، وتذكر طالبت المرأة بحقوقها السياسية قبيل الإستقلال عند انتخاب الجمعية التشريعية في العام ١٩٥٤ م ، وتم منحها حق التصويت لخريجات الثانوي فقط ، دون الترشح للبرلمان ، وكان عددهن عشرين خريجة وشاركن في الانتخابات ،ويمكن إعتبار هذا جزءاً من حقها السياسي ، وعلى الرغم من أن المجتمع السوداني حينئذ كان يتسم

(١٩) نفيسة عبدالقادر ابشر ، دور المرأة في الحركة الوطنية بين ١٨٩٨م -١٩٥٦ م ، بحث مقدم بكلية الدراسات العليا ، كلية التربية ، جامعة الخرطوم ، ١٩٩٧م ، ص٣٧-ص٣٩

(٢٠) حاجة كاشف ، الحركة النسائية في السودان ، درا جامعة الخرطوم للنشر ، ٢٠٠٢م ، ط٢ ،ص ١٢٠ – ص١٣٧

بأنه مجتمعاً تقليدياً محافظاً إلا إنه كما ذكرنا أن التنشئة الاجتماعية لم تقم في تقليديتها على قمع المرأة ، مضافاً لذلك إرثها التاريخي ، وجاءت مشاركة المرأة عالية وكبيرة بحسب معطيات المجتمع آنذاك ، وكما وضحها أبوشوك وعبدالسلام في كتابهما جاءت المشاركة كالتالي نتائج مجلس النواب لانتخابات ١٩٥٣م ، نال الحزب الوطني الاتحادي ٥١ مقعداً ، وحزب الأمة ٢٢مقعداً ، وحزب الأحرار الجنوبي ١٠ مقاعد ...الخ ، ويعكس هذا الناتج مشاركة المرأة في الإقتراع فقط ولم يكن لها حق الترشح ، أما توزيع المقاعد بعد الانتخابات العامة لعام ١٩٥٣م ، لم يعكس نسبة مشاركة المرأة بحكم أنها لم تنل حقها كاملاً في تلك الفترة ، وإن كانت هناك العديد من الدعوات لإعطاءها حقها السياسي في التصويت والاقتراع والترشيح ، خاصة من الإتحاد النسائي ولابد من التأكيد هنا على أن هذه الإنتخابات كانت برعاية المستعمر وإدارته ، وطالبت المرأة بمشاركتها في أول لجنة وضعت الدستور المؤقت وكانت ثريا الديرديري في أول لجنة للدستور ، الذي جاء مؤكداً على دور المرأة في العمل السياسي ، ونالت بموجب الدستور الإنتقالي حقوقاً سياسية ، فبموجب المادة الرابعة منه جاء النص على مساواة المرأة بالرجل في الحقوق والحرية ، ومنع الدستور حرمان أي سوداني من حقوقه بسبب المولد أو الدين أو النوع فيما يتعلق بتولي المناصب العامة ، وجاءت المادة الخامسة مؤكدة على حق المرأة في التعبير عن آرائها وتأليف الجمعيات ، ونالت المرأة في العام ١٩٥٦م وبموجب دستور سنة ١٩٥٦م الإنتقالي المادة الرابعة منه على المساواة بالرجل في الحقوق و الحرية ومنع الدستور حرمان أي سوداني من حقوقه بسبب المولد أو الدين أو تقلد المناصب العامة ، ووضح في المادة الخامسة الحق في التعبير عن آرائها و تأليف الجمعيات ومع ذلك بقيت معظم النساء خارج دائرة النشاط السياسي المحدد [٢١]، كذلك شمل الدستور على المساوة في الأجر وتوسيع فرص العمل في الخدمة المدنية وخضوع قوانين الأحوال الشخصية للمراجعة والمشاركة الدولية .

ثانياً :- ثم دخلت البلاد مرحلة جديدة من الحكم العسكري في الفترة من ١٩٥٨ م -١٩٦٤ م.

تبلورت المشاركة السياسية للمرأة بصورة واضحة ، حيث كانت شريكة لمناهضي الحكم العسكري في تلك الفترة ، وكان من الطبيعي للمرأة بعد تمتعها بالعديد من الحقوق أن تقف مع الرجل ضد النظام العسكري ، وكانت هذه التجربة الأولى للمرأة في معارضة الأنظمة الوطنية ، فنظمت صفوفها سرا لمناهضة النظام العسكري ومقاومته خاصة عقب التراجع الذي حدث للحركة النسوية جراء سياسات النظام العسكري ، التي حدت من نشاط الحركة النسوية التي جاءت بتقليص فرصها في

(٢١) أنظر دستور العام ١٩٥٦ م

التعليم العالي والكليات العلمية ومنعها من ممارسة الحريات وذلك كما أوضحته أ.فاطمة بابكر في كتابها ، وعندما اندلعت ثورة ٦٤ والمظاهرات في مدن السودان كان للمرأة حضوراً واضحاً إبتداءاً من الإضرا ب السياسي العام وصولاً الى التعبئة الجماهيرية وقيادة وتأمين الثورة وانضمت الى جبهة الهيئات التي حكمت السودان لستة أشهر وأجريت انتخابات أعدت الديمقراطية للبلاد ، و تم منحها حقها كاملاً وممارسته في الانتخابات لأول برلمان بعد ثورة ٦٤ والذي عقد في يونيو ١٩٦٤ م .

وجاء دستور ١٩٦٤ م مؤكداً على حقوق المرأة السياسية [٢٢] ، وتم انتخاب فاطمة أحمد ابراهيم كأول برلمانية سودانية عن دوائر الخريجين في انتخابات ١٩٦٥ م ، وأكدت هذه الإنتخابات على إستفادت الأحزاب من أصوات المرأة في كل المديريات ٧٢٪ نساء و٧٤٪ رجال ونسبة التصويت في مديرية الخرطوم كانت ٨٣٪ نساء و٧٨٪ رجال ، وكان للاتحاد النسائي دوراً كبيراً في دفع مشاركة المرأة السياسية ، وبدأت المرأة تبرز كمشاركة سياسية نشطة منذئذ ، وكانت هذه الفترة فترة النقلة الكبرى في مشاركة المرأة السياسية ، وبالرجوع للوثائق القومية يمكننا رصد أعداد النساء اللائي سجلن منسوبة لأعداد الرجال ، ونجدها كما أوضحها حاج موسى [٢٣] أنه في الخرطوم والنيل الأزرق وكردفان أقل من نصف عدد الرجال وفي الشمالية كانت أعداد النساء الى الرجال أكثر من النصف والثلث في دارفور ولا يتجاوز ربع عدد الرجال في كسلا ...الخ ، ولم تكن تملك غير حق التصويت فقط ، ولكن كان هناك وعياً متزايداً بضرورة إعطاءها مزيداً من الحقوق ، وقامت الأحزاب السياسية بالتركيز على تواجد المرأة في الأحزاب والاهتمام بها بشكل أكبر لزيادة مشاركتهن وفاعلية هذه المشاركة وصولاً لترشيحهن في الانتخابات ، جاءت إنتخابات ١٩٦٨م وبدأ التسجيل حيث بلغ عدد النساء المسجلات بلغ ثلثي عدد الرجال ، وعدد اللائي أدلين بأصواتهن أكثر من النصف في ولاية الإستوائية وفي الشمالية شكلن نسبة ٩٠٪ من نسبة الرجال ونسبة المسجلين الى اللائي قمن بالتصويت في ولاية الخرطوم أقل من النصف قليلاً ويمكننا أن نقيس على ذلك بقية الولايات ، ما يهمنا من هذه النسب تبيان أن المشاركة السياسية للمرأة قد زادت بسبة أكبر من السابقة ، ونسب عالية ومقدرة مقرونة بنسب الرجال ، لكن لا يبدو أنها على الصعيد الإجرائي فيما بعد الانتخابات نالت حظها المنشود ، لكن هذا الأمر أعاد الى السطح ضرورة النظر بعين الإعتبار والأهمية لمشاركة المرأة السياسية ، حيث عكس عدم فوزها بمقعد في البرلمان ضعف المستوى المتقدم حيث الأمية المتفشية .

(٢٢) أنظر دستور العام ١٩٦٤م

(٢٣) إبراهيم حاج موسى ، التجربة الديمقراطية وتطور الحكم ، دار الأمين ، القاهرة ، ١٩٩٨ م

ثالثاً :- المشاركة السياسية للمرأة في العهد النظام المايوي

أكد دستور العام ١٩٦٩ م ، في مادته ١٥ على أن الأسرة هي أساس المجتمع ، وجاءت المادة ٢٧ أن تتكفل الدولة برعاية الامومة والطفولة ، و أن تكفل الدولة لكل مواطن حق الانتخاب والاستفتاء ، حظر الدستور التمييز بين المرأة والرجل في فرص العمل [٢٤] ، وتحقق للمرأة الكثير وفقاً للتشريعات ، وتولت وزارة الشوؤن الاجتماعية ، وأصدر دستوره الذي إهتم بالمرأة من جهة حقوقها العملية والسياسية والاجتماعية والحريات وعدم التمييز في العمل ، على أساس أنها كائن مستقل لها حقوق وعليها واجبات ، أجريت عدة انتخابات في النظام المايوي في ٧٢ حيث لم تشارك فيها الأحزاب ، وفي ٧٤ شملت تعديلات وسعت قاعدة تمثيل ما عرف بالقوى الحديثة ، أما انتخابات ٧٧ فجاءت زيادة مقاعد المرأة في مجلس الشعب الى ١١ من ٢٢٥ مقعداً ، وفي مجلس الشعب الثاني ١٢ من ٢٥٠ مقعداً ، ومجلس الشعب الثالث الى ١٧ من ٣٠٤ مقعداً ، ومجلس الشعب الرابع الى ١٨ من ٣٦٨ ، وفي مجلس الشعب الخامس قل تمثيل المرأة الى ١٤ من ١٦٣ [٢٥].

رابعاً :- المشاركة السياسية للمرأة عقب إنتفاضة ٦ أبريل

أقر دستور الفترة الإنتقالية حق المساواة وفرص العمل و الكسب دون تمييز بسبب المولد أو العرق أو الدين أو الرأي السياسي والحق كذلك في تكوين الجمعيات والإتحادات وفقاً لنص القانون وجاء في الباب الثالث لدستور ١٩٨٥ م [٢٦]، يكفل الدستورلكل شخص المشاركة في الشأن العام والتصويت والترشيح وفق أحكام الدستور، أجريت الانتخابات عقب الانتفاضة في أبريل ٨٥ ، تميزت هذه الفترة بالحضور القوي والفاعل للمرأة ومشاركتها السياسية الفاعلة في كل مراحل العملية الانتخابية من التسجيل الى الاقتراع والتصويت والإعلام والتعئبة وكانت المرأة السودانية تمثل روح انتخابات ١٩٨٥ م ، لكن بالنظر الى مخرجات مشاركة المرأة السياسية على صعيد النتيجة الإجرائية مقرونة بما قامت به ، نجده جاء منتوجاً ضعيفاً غير متناسب مع درجة فاعليتها ونشاطها ومشاركتها السياسية العالية ، فلم تجد نصيب في الجهاز التشريعي أو التنفيذي يتناسب مع المبذول من جهد سياسي وفاعلية سياسية ، يمكننا الإفتراض هنا أن المرأة قد تم توظيفها لتلعب دوراً محدداً من قبل الأحزاب السياسية كتصور مظهري لأهمية تواجد المرأة ضمن الحزب ولكن هذا التصور والنمذجة الشكلية البحتة لم ترقى الى تطبيق عملي لاحقاً مما يجعل من الممكن القول أن وعي المرأة بذاتيتها السياسية كان

(٢٤) أحمد إبراهيم أبو شوك والفاتح عبدالسلام ، الإنتخابات البرلمانية في السودان ١٩٥٣م -١٩٨٦م ، مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي

(٢٥) أنظر دستور العام ١٩٦٩م

(٢٦) أنظر دستور العام ١٩٨٥م

أقل من الجهد الذي بذلته في انتخابات ٨٥ ، وبالنظر الى نسب تسجيل المرأة الى عدد الرجال أو نسب التصويت نجدها قد تفوقت على الرجال في كل الأقاليم ، هذا يقود الى التساؤل بين النسب الفعلية للوعي السياسي الحقيقي والمشاركة الشكلية ، خاصة إذا استصحبنا ما تحصلت عليه المرأة لاحقاً من هذه المشاركة السياسية العالية ، فلم تفوز إلا سيدتان من الجبهة الإسلامية القومية وهما سعاد الفاتح وحكمات حسن سيد أحمد ، وهنا تجدر الإشارة الى أن الجبهة الإسلامية القومية من أوائل الأحزاب التي تناولت قضية المرأة بالدراسة والتطبيق العملي ولاحقاً أثمر هذا الاجتهاد في فوز هاتين السيدتين .

خامساً :- المشاركة السياسية للمرأة في نظام ثورة الإنقاذ الوطني

معلنة قيام نظام الإنقاذ الذي جاء مؤمناً على ما سبق من تشريعات ، خاصة عقب إنعقاد مؤتمر دور المرأة في الإنقاذ الوطني ، و الذي تمخض عنه قيام الإتحاد العام للمرأة السودانية وكثير من التفاصيل المتعلقة بالمرأة .

نظام الإنقاذ ودوره في رفع معدلات المشاركة السياسية للمرأة١٩٨٩م -٢٠١٩

بالنظر لنظام الإنقاذ نجده قد فعل من مشاركة المرأة بشكل عام في كافة الميادين المختلفة، وعلى وجه الخصوص المشاركة السياسية لها، وهذا لا ينفصل عن رؤية الجبهة الإسلامية لوضع المرأة في منظومة الحزب وعضويتها الأصيلة، و يمكن من خلال استخدام الإحصائيات الموجودة إثبات أن نظام الانقاذ زاد من المشاركة السياسية للمرأة عبر التالي :-

أولاً :- فرص التعليم حيث حرص النظام السابق على نشر التعليم الأساس عبر إهتمامه بقضايا التعليم منذ إنطلاق مؤتمر التعليم في ١٩٩٠م ورفع شعار حق التعليم لكل شرائح المجتمع، وحاول أن يفعل مجانية التعليم الأساسي، ثم بادر بثورة التعليم العالي التي إنتظمت في كل ولايات السودان، وفعل من نمط التعليم المفتوح في السودان ليلحق بركب التعليم فئة الناضجين وهي تعرف بكبار السن الذين انقطعوا لظرف عن التعليم العالي، وتدل الشواهد النسب المئوية أن التعليم في ظل نظام الإنقاذ زاد بصورة كبيرة دون تحليل لماهية هذا الكم من حيث النوعية، سابقاً بذلك كل الأنظمة السياسية الأخرى، ومن جهة أخرى لابد من الإشارة الى أن التعليم يرفع من الوعي العام والسياسي بشكل أخص، و إستناداً على ذلك يمكن القول أن هناك علاقة ارتباطية بين التعليم والوعي بشكل عام، والمشاركة السياسية على وجه الخصوص، وعليه تفترض الورقة أن التعليم يرفع من درجة المشاركة السياسيه برفعه للوعي العام والوعي بقضايا المجتمع والوعي السياسي، لذلك زادت مشاركة المرأة السودانية في ظل نظام الإنقاذ بصورة أكبر

من الأنظمة السابقة التي مرت على السودان، وإذا نظرنا الى القوانين التي أدرجت نجد هناك العديد من القوانين التي أحرزت تقدم قانوني كنتاج للحراك الفعال للمرأة السودانية في كافة الميادين ابتدءاً بالأسرة حيث ورد في دستور ١٩٩٨م [٢٧]، أن ترعى الدولة الأسرة وتيسر الزواج وتحرير المرأة من الظلم، وفي ٩١ حماية المرأة وفي قانون الانتخابات المعدل في ٩٨ فتح لها الباب للترشح لمنصب رئاسة الدولة، ومنح جنسيتها لمواليدها وجاء قانون العمل مؤمناً على عدة اجازات خاصة بوضعها كمرأة ومؤمناً على وضعها الخاص كأنثى مما أثار عدة تحفظات عليه.

يمكن تقسيم عهد الإنقاذ من حيث إنفتاح المرأة على العمل السياسي والمشاركة السياسية فيه الى قسمين الأول من ١٩٨٩ – ١٩٩٩ م، ونفترض أن مشاركة المرأة السياسية في هذه الفترة داخل النظام السياسي كانت بسيطة جداً بالنظر الى طبيعة النظام السياسي نفسه الذي إبتدر نمط للتأمين والتمكين وبالنظر الى أن الجبهة الإسلامية هي من أوائل الأحزاب التي مكنت للمرأة سياسياً في المنظومة الحزبية، وسيادة نظام سياسي إستفرد بالسلطة والحكم لصالح الجبهة الإسلامية القومية وأعضاءها، وهنا لابد من الاشارة الى أن الجبهة الاسلامية منذ بداية تأسيسها اهتمت بالمرأة ووضعها السياسي وذلك من خلال اشراكها في العمل العام وكانت أول امرأة تم تسليكها هي فاطمة طالب تبعتها سعاد الفاتح وثريا امبابي الى ان اصبحت حركة خريجات وطالبات ولم تصبح حركة اجتماعية شعبية لعدد من الاسباب اوردها د.حسن مكي في أن وجود المرأة نفسه وجود هامشي، وإنعدام الادب الذي يعالج قضايا المرأة، والمفاهيم والممارسات الاجتماعية السودانية التي تسربت لدى الجيل الأول من الإسلاميين، مما أدى الى عزل المرأة لاحقاً تكونت لجنة الجبهة النسائية التي تأسست في ٦٤ ، وجاء دستور الجبهة الإسلامية متضمناً المطالبة بحق المرأة في التصويت والترشيح ، وتطورت وضعية المرأة داخل تنظيم الجبهة الإسلامية، وتم تضمين ذلك في دستور الجبهة نفسها، وشاركت كعضوية حزبية نشطة في الانتخابات التي مرت على السودان من خلال التعئبة للحملة الانتخابية، أو من خلال التصويت والاقتراع، وصولاً الى قيام ثورة الانقاذ الوطني / الجبهة الإسلامية القومية التي استلمت مقاليد السلطة وعملت بدايةً على تأمين سلطتها، لذلك يمكن القول أن المشاركة السياسية للمرأة إقتصرت في هذه الفترة على العضوية النسوية من حزب الجبهة الإسلامية القومية دون المرأة السودانية بشكل عام، والتي تجدر الإشارة الى أنها شاركت سياسياً، بصورة موازية، من خلال مشاركتها عبر عضوية أحزاب التجمع الوطني، فنشطت كمعارضة خارجية لنظام الإنقاذ، بالنظر للأدبيات التي وردت بالإستراتيجية القومية الشاملة ، جاءت مؤكدة على منح اولوية متقدمة لتنمية المرأة وتلبية حاجاتها ، دعم القطاع النسائي ، تعبئة طاقاته ، الارتقاء بوظيفة المرأة في المجتمع ، فتح آفاق جديدة للمرأة

(٢٧) أنظر دستور العام ١٩٩٨م

لمساعدتها لتكون عامل فاعل في التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وعليه بلغت عضوية المرأة بالمجلس الوطني الانتقالي ٢٥ إمرأة ، من جملة ٣٠٠ عضو ، مقارنة بإثنتين في الجمعية التأسيسية في عام ١٩٨٦ م ، من جملة ٢٦١ عضو ، وفيما يلي المجلس الوطني ترأست المرأة عدة لجان متخصصة ، ودخلت مجالس الولايات ، و في السلطة التنفيذية وصلت لمنصب وزير وزير دولة على المستوى الاتحادي ، ووالي ولاية اقنس لوكود ، وفي ١٩٩٦م .

العقد الثاني لنظام الانقاذ شهد إختلاف نوعي وكمي في طبيعة المشاركة السياسية للمرأة ، وذلك كنتاج طبيعي لإختلاف البيئة السياسية التي سادت ، والأحداث السياسية التي شهدتها البلاد وأهمها إتفاق مشاكوس ، تلته إتفاقية نيفاشا التي أفرزت أوضاعاً سياسية جديدة ، وما ترتب عليها ، وفقا لنص الاتفاق المفضي الى تراتيب سياسية معينه من انتخابات و إستفتاء بشأن الإنفصال ، والناظر للمرأة في إطار هذه المعطيات السياسية نجدها أولاً قد وجدت بيئة سياسية إختلفت عن السابقة في درجة الانفتاح الذي شهده المجتمع ، وجزء من هامش الحريات للعمل الذي يمكن أن نصفه بالحرية المراقبه ، حيث أن حكومة الشريكين جعلت مساحة الحرية للمجتمع بشكل عام ، وللمرأة بشكل خاص أكبر من العقد الأول ، وبرزت المرأة في العقد الثاني كفاعل سياسي ومشارك نشط ، إما من خلال عضويتها الحزبية الحاكمة أو المتصالحة مع النظام الحاكم ، أو من خلال المعارضة ، خاصة وأن الوعي للمرأة السودانية بذاتيتها المنفصلة تمثلت في مطالبها عبر المعارضة بضرورة إدخال نظام الكوتة في مقررات أسمرا للقضايا المصيرية ١٩٩٥م ، وتم تضمين التمييز الإيجابي للمرأة السودانية في دستور ٢٠٠٥م [٢٨]، ، بيد أن مشاركتها المجتمعة عبر منظمات المجتمع المدني تبدو أكثر وضوحاً ، وذلك لتمدد هذه المنظمات في المجتمع ، وهي تشمل منظمات رسمية أو برعاية الدولة أو المعارضة ، وفي كلٍ تبدو مشاركتها واضحه ، كذلك خلق الجو السياسي العام في إطار الاتفاقية التي حددت موعد الانتخابات تنافس سياسي بين الأحزاب ، ونشطت العضوية النسوية بالأحزاب نشاط منقطع النظير ، سواء أكان ذلك بالإستعداد ، أو الترشيح ، أو الانتخاب مما يعكس درجة من الوعي السياسي بالمعطيات الجارية ، والمعرفة السياسية تعتبر جزء أو نوع من أنواع المشاركة السياسية .

ثانياً: الثورة المعلوماتية حيث أسهمت في زيادة معدل الوعي السياسي للمرأة ومن ثم المشاركة السياسية وهنا لا يمكن أن نربط في ظل نموذج نظام الإنقاذ بين التنمية الاقتصادية والثورة المعلومات حيث أن الأخيرة هي إحدى إفرازات التنمية الاقتصادية والتطور الشامل في الدول المتقدمة ولكن في نموذج السودان

(٢٨) أنظر الدستور الإنتقالي للعام ٢٠٠٥م .

ينطبق عليه حديث هنتغتون في إعمال الحداثة في مجتمع متخلف مما يعجل بنمو المشاركة السياسية ، أسهمت الثورة المعلوماتية في السودان على رفع معدل المشاركة السياسية للمرأة في كل السودان فأنتظمت مشاركتها عبر السوشال ميديا إعتراضاً وتأييداً ومحاربةً لكل قضايا الشأن السوداني ، فقد باتت المرأة في السودان متواصلة مع نظيراتها في كل الولايات المختلفة ، هذه الثورة في الشوسال ميديا أثرت من عدة زوايا مختلفة كالتالي :-

أولاً التعريف بالقضايا السياسية .

ثانياً تبيان وجهة نظر المرأة من هذه القضايا و تحديد نوع المعالجة للقضايا المطروحة .

سواءأكان ذلك من وجهة نظر خاصة أو حزبية فجميعهن أصبحن مشاركات ، كذلك في هذا الجانب لا يمكننا الاعتماد على التنظيرات التي تربط بين الاستقلالية الاقتصادية وعلاقتها الطردية بالمشاركة السياسية لأننا في حال أسقطنا هذه التنظيرات على وضع المرأة في غرب السودان نجدها الفاعل الاقتصادي الرئيسي هناك بدون مشاركة سياسية فاعلة أو نشطة تذكر ، لذلك تتجه الورقة الى أخذ النظريات بما يتوائم مع تفسير وتحليل واقع المرأة السودانية .

ثالثاً : الاجتماع لاشك أن التغيير الاجتماعي الذي انتظم المجتمع السوداني انسحب على وضع المرأة حيث شهد العقدين المنصرمين تغير اجتماعي كبير في وظيفة ودور المرأة السودانية وانعكس على الثقافة الجديدة التي اكتسبتها الأسرة وقادت الى التغيير الثقافي ومن ثم الاجتماعي الأوسع .

المحور الثالث :المشاركة السياسية للمرأة في ٢٠١٩م

أولاً :- المشاركة السياسية للمرأة في ثورة ديسمبر المجيدة ٢٠١٩ م .

العوامل التي ساعدت المرأة بالمشاركة الكاملة في ثورة ديسمبر المجيدة

بنية المجتمع السوداني

شهد المجتمع السوداني تغييرات اجتماعية نوعية وكمية واضحة جداً في العقود الثلاثة الماضية والتي تزامنت مع حكم الإنقاذ ، انسحبت هذه التغييرات على الأسرة التي شهدت تحولاً نوعياً في دورها الاجتماعي ، حيث انتقلت من مربع التربية والتنشئة الكاملة كوظيفة كاملة للأسرة ، وذلك عقب التغيير الهيكلي الكبير الذي خروج المرأة للعمل ومشاركتها الاقتصادية والمالية في الأسرة ، والاختلال في نظام التنشئة الاجتماعية والتربية عبر إدخال عنصر الحضنات والعاملات

ومربيات المنازل في عملية التربية ، ودخلت مؤسسات جديدة كدور الحضانة و رياض الأطفال والمؤسسات الرسمية للتنشئة ، بالإضافة الى المؤثرات الرقمية في التربية والتنشئة الاجتماعية ، وقادت الى التربية الذاتية للأطفال ، انتشار التعليم والخريجات زاد من فرص العمل وتحولت تدريجياً الأسر الى أسر مستهلكة ، وشهد بذلك المجتمع السوداني في نظامه الاجتماعي تغييراً اجتماعياً كبيراً في أنماط العلاقات والبناء الوظيفي وفي مجموعة القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد وانسحب ذلك مجتمعاً على التغير الثقافي في المجتمع السوداني ، حيث سادت ثقافة وقيم جديدة انعكست في السلوك الثقافي والسياسي للسودانيين بشكل عام وللمرأة على وجه الخصوص ، وتقلصت الى حد كبير المفاهيم المرتبطة بالهيمنة الذكورية خاصة في المركز وبشكل أقل الأطراف .

بنية النظام السياسي في الثلاثة عقود ١٩٨٩م-٢٠١٩م

على الرغم من حالة الانعتاق من العقلية الذكورية التي سيطرت على وضع المرأة الى حد كبير وبشكل متسارع ، إلا أن ذلك لم يسرع من عملية مشاركتها السياسية بذات الدرجة .

ولعل من المناسب أن نوضح أن سيادة الوعي السياسي المجتمعي بأهمية مشاركتها عجل من تنامي وإضطراد هذه المشاركة مما جعل هناك نقلة كبيرة في المجتمع تتقبل وجود بل وضرورة مشاركتها في جميع مفاصل الدولة .

أولاً : - مظاهرات سبتمبر ٢٠١٣ م

المتغيرات الثلاثة سابقة الذكر الاجتماعي والاقتصادي وثورة المعلومات ، ساهمت مجتمعة في الحراك السياسي الكبير الذي قامت به المرأة السودانية ، بشكل يختلف درجة عن نشاطها السابق ، فقد لعبت هذه المتغيرات المختلفة دورها في قيادة والدفع بالمرأة لمزيد من المشاركة السياسية الواعية ، تجسد ذلك في مشاركتها الجسورة في المظاهرات التي إنتظمت البلاد في سبتمبر ٢٠١٣م ، بفعالية ضد سياسات الحكومة الرامية الى رفع الدعم عن الوقود والخبز ، فشاركت المرأة عبر أحزابها وبشكل عام من خلال الشارع الذي إنتظمت فيه المظاهرات ضد نظام الإنقاذ ، وقد اعتقلت قوات الأمن فيها العديد من النساء ، بالإضافة الى علميات الضرب التي تعرضت لها النساء من قبل قوات الأمن والشرطة ، وكانت مظاهرات سبتمبر ٢٠١٣م بداية الشرارة للتغيير السياسي الكبير الذي انتظم البلاد في ديسمبر ٢٠١٩ م ، حيث إنتظمت البلاد منذ مطلع العام ٢٠١٣ م ، موجة من الإحتجاجات الشعبية ، وتزامنت الأزمة الاقتصادية والتضخم مع إنعدام المتطلبات الأساسية لاستمررية الحياة الكريمة ، ومع تردي الأوضاع السياسية ،

فانتظمت المظاهرات البلاد ، وقامت الحكومة بقمع هذه المظاهرات بالعنف من حملة إعتقالات واسعة ، شملت الطلاب والمواطنين والشعب الأعزل ، وقامت بقتل المئات من المتظاهرين ، وكانت المرأة السودانية في مقدمة الجموع التي خرجت الى الشارع من كل الشرائح طالبات وربات بيوت وموظفات ، فكانت ثورة سبتمبر هي الهبة الشعبية الأولى التي أسست لثورة ديسمبر المجيدة ، قابلت الحكومة تلك المظاهرات باستخدام آليات الدولة ضد جموع المتظاهرين ، وسيطرت على الموقف من جهة الأمن ، ولكن كانت هذه نقطة التكوين الفعلي للتيار الشبابي العريض الذي استمر في احتجاجاته ناقلاً المعركة الإعتراضية من أرض الدولة الى الفضاء الأسفيري العريض ، فانتظمت الأسفير عدد مقدر من الصفحات التي مارست جماعة للتأثير على الرأي العام السوداني وذلك عبر التنوير بكافة قضايا الفساد والإفساد في النظام والحكومة وعلى مستوى الأفراد الفاعلين في النظام ، منها حركة ٢٧ نوفمبر عبر صفحتها الرسمية في الفيس بوك لعبت دوراً في توعية الشعب والشباب بما يدور ، جاء خطاب الرئيس البشير الوثبة في يناير ٢٠١٤ م طارحاً الإصلاح السياسي الجاد عبر الحوار الوطني الجامع لكن خطابه جاء أقل من توقعات المراقبين وطموحات الشعب السوداني ، ولم يكن هناك جديد في بنية الدولة أو المجتمع من جهة الإصلاح ، ومع تردي الأوضاع المختلفة زادت المشاركة السياسية الأسفيرية ، ونشأ وعي سياسي أنتظم الأسفير ، ومع مطلع العام ٢٠١٩م وارتفعت معدلات التضخم وتردت الأوضاع المعيشية مما أدى الى حراك جماهيري واسع في كل البلاد وصولاً الى سبتمبر –

٢٠١٩م وبلغ ذروته في ديسمبر بخروج كل الشعب السوداني الى الشارع .

ثانياً :– المشاركة السياسية للمرأة السودانية في ثورة ١٩ ديسمبر

التظاهر: خرجت المرأة السودانية ممثلة في طالبات الدمازين وعطبرة نساء هذه المدن ضد الغلاء الذي انتشر وعم الدولة والتضخم ومن أجل حياة كريمة ولم تكن المرأة السودانية ف خروجها للتظاهر خائفة أو قلقة بل خرجت بثقة عالية في أنها منوط بها قيادة التغيير فلم تخرج تابعة بل خرجت كوعي ذاتي منها بأهمية مشاركتها في التغيير السياسي المنشود .

التعئبة الحشد عملت منذ إنطلاق شرارة الثورة على القيام بدور تعبئة وحشد للنساء في الأحياء الطرفية والمدن والأرياف للمواكب التي تدفقت وفي مقدمتها النساء دون تردد ، فقام بدور كبير ومنتظم ودائم طيلة فترة الثورة .

الدعم الفني اللوجستي وذلك من الجميع نساء الوطن بالداخل أو النساء السودانيات بالخارج اللائي قدمن مثالاً في حب الوطن وجاء الدعم ممثلاً في قناة الثورة التي

تم دعمها بمجهودات متعددة للمرأة دور كبير فيها ، ومن خلال الفن الذي استخدم كرسالة ثورة من النساء .

الدعم المادي العيني إنتظام الدعم المادي سواءأكان ذلك بتحضير الطعام أو توفير المعينات المادية المتعددة أو بجمع الأموال للمتظاهرين كتمويل محدود على قلته إلا أنه عكس الهم الوطني الذي تميزت به المرأة السودانية .

الدعم النفسي وذلك بتشجيع الشباب المتظاهرين وكانت الزغرودة هي نقطة إنطلاق المواكب في بقاع السودان المختلفة ،كذلك من خلال العيادات التي انتظمت في ساحة الاعتصام وكان للمرأة دوراًمقدراً في ذلك

التنوير والتوعية من خلال الندوات والمحاضرات شاركت المرأة في جميع الأعمال الفكرية التي قدمت استنارة معرفية للشعب في ساحة الاعتصام أو قبل ذلك في ميادين المظاهرات والمواكب أو عبر المنصات المختلفة بالأسفير .

المشاركة الميدانية في الاعتصام لم تكن ساحة الاعتصام حدثاً ذكورايا بقدر ما كانت ساحة كان حضور المرأة فيها واضح فقد حلت و أقامت المرأة في ساحة الاعتصام جنباً الى جنب مع الرجال الى إعلان سقوط نظام الإنقاذ وتولي المجلس العسكري المهام فلم تتراجع أو تتردد في الإقامة بل وشهدت المعتصمات في القيادة أحداث عنف وقمع وضرب بالرصاص الحي المباشر لإنهاء الإعتصام .

الاشتباكات العنيفة المباشرة ضد رجال الأمن وقوات الشرطة ومليشيات النظام السابق شاركت في إرجاع البمبان لقوات الأمن ومنها الشهيرة رفقة وكذلك في الدفاع عن رصيفاتها .

المشاركة في الإنشاد والتعبير الرافض للإنقاذ بكل طرقه وظهور المواهب الشعرية في القرض الشعري المنتظم وغير المنتظم

تسيير المواكب و تنظيم المواكب نشر مقاطع الفيديو الهادفة للتوعية نشر أماكن مراكز تجمع القوات الأمنية في الميديا تكوين مجموعات اسفيرية للدعم بكل صوره تأليف شعر الحماسه المصادمة المباشرة لقوات الأمن الإعتقالات الواسعة التي شملت جموع حواء السودانية الطبيبات شاركن في العلاج المحاميات شاركن في الترافع والدفاع عن المعتقلات ربات المنازل شاركن في استضافة جمهور المتظاهرين الفارين من قوات الأمن .

إنشاء الصفحات الداعمة للثورة مثل منبرشات والتي أصبح عملها أشبه بعمل البوليس السري في التحقق والتقصي ، والفاعلية في العديد من الصفحات والمواقع

المنظمات النسوية الفاعلة مثل لا لقهر النساءوالعديد من المنظمات النسوية الختلفة .

لعل ما سبق مجتمعاً يفضي بنا الى التأكيد على أن المشاركة السياسيةللمرأة السودانية في ٢٠١٩م جاءت مرتكزة على عدة أسس

١- ذاتية المرأة الجديدة المستمدة من تاريخها النضالي القديم في التاريخ حيث لعبت دوراً سياسياً كبيراً في ثورة ديسمبر المجيدة دوراً متعدداً ومختلفاً أسهم في دفع الثورة بثبات وهي تشارك وتحلم بشرق شمس الديمقراطية الحقة في ربوع السودان .

٢- الوعي بأهمية دورها في بناء الدولة المدنية العادلة ودولة المؤسسات وسيادة حكم القانون .

٣- التقدم المضطرد لوعي المرأة بضرورة المشاركة السياسية عبر تولي المناصب السياسية والدستورية وجاء العمل على ضرورة أن تكون حصة المرأة من التمثيل تقدر ب٤٠٪ وأنها جديرة بتولي كافة المناصب دون قيد أو شرط .

٤- لم ينفصل دورها السياسي عن دورها الاجتماعي الذي كانحاضراً حيث كانت قلب الثورة النابض بكل تجليات العمل الاجتماعي العام .

٥- نسبة قوانين حماية المرأة السودانية مقرونة بنظيراتها في العالم العربي أو الأفريقي ومن هنا جاء الوعي القانوني للحقوق النسوية أسوة بهن وشكل ذلك دافع للثورة مع العوامل سابقة الذكر .

وفي ظل هذه المؤثرات جسدت المرأة في ديسمبر ٢٠١٩م الثقافة السياسية التي تشبعت بها المرأة السودانية ثقافة سياسية رشيدة قائمة على الحرية والسلام والعدالة والتنمية ، وهكذا أثبتت المرأة السودانية أنها كانت نموذج في التضحية والعمل من أجل الوطن نحو دولة آمنة مستقرة ومستوى معيشي أفضل ، وأصبحت لها أهدافها السياسية الواضحة وذلك عبر منصة الحزب أو منظمات المجتمع المدني المختلفة تعبر عن كينونتها المستقلة ، وحتى تتضح الرؤية يمكن القول أن مسيرة المرأة السودانية في المشاركة السياسية أنبثق عنها تيارين

الأول هو المشاركة السياسية للمرأة السودانية عبر منصة الأحزاب وكما ذكرآنفاً أن الأحزاب استخدمت قضية المرأة في البداية كنوع من الكسب السياسي في إطار التنافس الحزبي دون الاهتمام بقضية المرأةوالمشاركة السياسية كقضية أصيلة تخدم قضايا المرأة الملحة.

الثاني هو المشاركة السياسية الأصيلة التي قامت وفقاً لوعي ساد بين النساء

السودانيات بضرورة الدفاع عن قضاياهن بشكل مباشر فجاءت المشاركة هنا أصيلة بمعنى لتحقيق أهداف وغايات تخدم قضايا المرأة المختلفة .

الخاتمة

تناولت الورقة المشاركة السياسية للمرأة السودانية دراسة مقارنة بين الأنظمة السياسية المختلفة وصولاً الى ثورة ديسمبر المجيدة ، تناولت مشاركتها السياسية منذ قبيل الاستقلال وحاولت الورقةالتأكد من أصالة مشاركتها من خلال اختبار ذلك عبر عدد المقاعد التي نالتها المرأة السودانية مع محاولة شرح العوامل التي عززت من تزايد وإضطراد هذه المشاركة السياسية التي زادت بشكل عالي في الآونة الأخيرة .

ركزت الورقة على دور نظام الإنقاذ في رفع معدلات المشاركة السياسية كعامل رئيس لا يمكن تجاوزه وكان بمثابة معبر للثورة التي انتظمت البلاد في ديسمبر ٢٠١٩م ، كذلك تناولت تغير نوع المشاركة من مشاركة شكلية الى مشاركة فعلية لها أهدافها التي ترمي اليها عبر عضويتها في الحزب أو من خلال منظومة منظمات المجتمع المدني المختلفة ، ووضح أن المرأة قد إتخذت مكان جديد ودور سياسي جديد يختلف درجة ونوع عن أدوارها السابقة فقد اختارت لنفسها دوراً قيادياً رياديا مميزاً .

لا تنفصل المشاركة السياسية للمرأة السودانية عن مجمل أوضاعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وينبثق دورها السياسي من مجتمعها ويتأثر بشكل مباشر ببنية النظام الثقافي والعقائدي الذي ينعكس على سلوكها السياسي وممارستها السياسية وفاعلية المشاركة التي تميزت بالصدق والمثابرة والقوة والشجاعة والبسالة وقوة الارادة في سبيل إعمال التغيير السياسي المنشود وخلصت الورقة الى عدة نتائج أهمها

أولاً المشاركة السياسية للمرأة تميزت بالتطور التصاعدي التدرجي البطء مما أكسبها وعياً ذاتياً جديداً اختلف عن مشاركاتها السابقة منذ قبيل الاستقلال .

ثانياً لم تعد الحركة النسوية تابعة للأحزاب ليتم توظيفها سياسياً بل أصبحت حركة مستقلة وعبرت عن ذلك عبر مطالبها المختلفة عبر تنظيماتها المختلفة .

ثالثاً لم تنفصل قضية المرأة عن القضايا العامة للدولة عبر مختلف الأنظمة السياسية .

رابعاً التناقضات السياسية والتباين الإدراكي بين الأحزاب السياسية قاد وأسهم في

تدني مشاركتها في الحياة السياسية العامة بدرجة أقل من نمو المشاركة نفسها .

التوصيات

أولاً : – توصي الورقة بضرورة التوثيق لدور المرأة السياسي بشكل مفصل شامل وأكاديمي للمرأة السودانية من أي رقعة جغرافية شاركت منها في الاستقلال .

ثانياً:– العمل على إنشاء مركز خاص بدراسات المرأة يتبع لكلية العلوم السياسية والدراسات الإستراتيجية أو مركز الدراست السودانية .

ثالثاً :– تكوين الأمانة العليا للمرأة وإلحاقها بمجلس الوزراء .

رابعاً :– تكوين منصة اسفيرية للتعريف بأهمية المشاركة السياسية للمرأة كوسيلة من وسائل رفع المستوى المعيشي والاجتماعي والاقتصادي .

خامساً :– إستكمال الدراسات حول المرأة والمشاركة السياسية بشكل أكثر تفصيلاً